قرار لمجلس المنافسة عدد 25/ق/2026 صادر في 22 من شعبان 1447 (11 فبراير 2026) المتعلق بتولي صندوق الاستثمار «Nama Fund I FPCC RFA» المراقبة المشتركة لشركة «Samta Metals & Alloys SA» إلى جانب المساهم الأصلي «Samta Management Services DMCC».

مجلس المنافسة،

بناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014)، كما تم تغييره وتتميمه ؛

وعلى القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014)، كما تم تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436 (4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه ؛

وعلى اجتماع فرع مجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 22 من شعبان 1447 (11 فبراير 2026) طبقا لمقتضيات المادة 14 من القانون رقم 20.13، كما تم تغييره وتتميمه ؛

وبعد تأكد رئيس فرع مجلس المنافسة من توفر النصاب القانوني لأعضاء الفرع طبقا لمقتضيات المادة 38 من النظام الداخلي لمجلس المنافسة ؛

وبناء على ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 214/ع.ت.إ/2025 بتاريخ 28 من جمادى الآخرة 1447 (19 ديسمبر 2025)، والمتعلق بتولي صندوق الاستثمار «Nama Fund I FPCC RFA» المراقبة المشتركة لشركة «Samta Metals & Alloys SA» إلى جانب المساهم الأصلي «Samta Management Services DMCC» ؛

وعلى قرار المقرر العام لمجلس المنافسة السيد محمد هشام بوعياد رقم 2025/2390 بتاريخ فاتح رجب 1447 (22 ديسمبر 2025) والقاضي بتعيين السيدة كوثر امكوني مقررة في الموضوع طبقا لأحكام المادة 27 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه ؛

وبعد تبليغ السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة بنظير من ملف التبليغ بتاريخ 9 رجب 1447 (30 ديسمبر 2025) ؛

وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول مشروع التركيز الاقتصادي بإحدى الجرائد الوطنية المخول لها نشر الإعلانات القانونية وبالموقع الإلكتروني للمجلس بتاريخ 18 من رجب 1447 (8 يناير 2026) والذي منح أجل 10 أيام للأغيار المعنيين قصد إبداء ملاحظاتهم حول عملية التركيز أعلاه ؛

وحيث إن المجلس لم يتوصل بأي ملاحظة حول عملية التركيز الاقتصادي المذكورة من الفاعلين والمتدخلين في السوق المعنية ؛

وبعد استكمال جميع وثائق الملف بتاريخ 17 من شعبان 1447 (6 فبراير 2026) ؛

وبعد تقديم المقرر العام المساعد السيد عبد الهادي الفلاح ومقررة الموضوع للتقرير المعد بشأن عملية التركيز المذكورة، وكذا للخلاصات والتوصيات المنبثقة عنه، خلال اجتماع الفرع المنعقد بتاريخ 22 من شعبان 1447 (11 فبراير 2026) ؛

وحيث إنه حسب مقتضيات المادة 13 من القانون رقم 104.12، كما تم تغييره وتتميمه، فإنه يمكن تبليغ عملية التركيز الاقتصادي بمجرد ما يكون الطرف أو الأطراف المعنية قادرة على تقديم مشروع مكتمل بما فيه الكفاية يسمح بدراسة الملف، ولا سيما حينما تكون قد أبرمت اتفاقا مبدئيا أو وقعت رسالة نوايا أو بمجرد الإعلان عن عرض عمومي ؛

وحيث يستفاد من عناصر الملف أن عملية التركيز المزمع القيام بها كانت موضوع عقد اكتتاب أسهم جديدة تم إبرامه بين الأطراف المعنية، بتاريخ 11 ديسمبر 2025 يحدد شروط اقتناء صندوق الاستثمار «Nama Fund I FPCC RFA» لنسبة 35% من رأسمال شركة «Samta Metals & Alloys SA» وحقوق التصويت المرتبطة به إلى جانب المساهم الأصلي «Samta Management Services DMCC» مما يجعل العملية خاضعة للتبليغ طبقا لمقتضيات المادة 13 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتتميمه ؛

وحيث إن مراقبة عمليات التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب قبل الشروع في دراستها، التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المادتين 11 و12 من القانون رقم 104.12، كما تم تغييره وتتميمه ؛

وحيث إن المادة 11 تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة بغرض دراستها والترخيص لها، كما أن المادة 12 تحدد أسقف رقم المعاملات الوطني أو العالمي والذي يجب أن يفوق الأسقف المحددة بمقتضى المادة 8 من المرسوم التطبيقي رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، كما تم تغييره وتتميمه، أو عندما تنجز جميع المنشآت التي تكون طرفا في عملية التركيز خلال السنة المدنية السابقة أكثر من 40 بالمائة من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتوجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة ؛

وحيث إن العملية موضوع التبليغ، تتعلق بتولي صندوق الاستثمار «Nama Fund I FPCC RFA» المراقبة المشتركة لشركة «Samta Metals & Alloys SA» إلى جانب المساهم الأصلي «Samta Management Services DMCC» عبر اقتناء نسبة 35% من رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به، كما أن مشروع اتفاق المساهمين يخول لصندوق الاستثمار «Nama Fund I FPCC RFA» ضرورة الموافقة على القرارات الاستراتيجية للجهة المستهدفة، وبالتالي فهي تشكل تركيزا حسب مدلول المادة 11 من القانون رقم 104.12، كما تم تغييره وتتميمه ؛

وحيث إن هذه العملية تخضع لإلزامية التبليغ، لاستيفائها شرطا من الشروط المنصوص عليها في المادة 12 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتتميمه، وهو كون رقم المعاملات الإجمالي العالمي دون احتساب الرسوم، لمجموع المنشآت أو مجموعات الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الأطراف في عملية التركيز يفوق مبلغ 1.2 مليار درهم، علاوة على تجاوز رقم المعاملات دون احتساب الرسوم، المنجز بالمغرب بشكل منفرد من قبل واحدة على الأقل من المنشآت أو من لدن مجموعة من الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الأطراف في عملية التركيز، مبلغ 50 مليون درهم، كما هو محدد في المادة 8 من المرسوم رقم 2.14.652 كما تم تغييره وتتميمه ؛

وحيث إن الأطراف المعنية بهذه العملية هي :

- **الجهة المقتنية** : صندوق الاستثمار «Nama Fund I FPCC RFA» وهو صندوق استثمار جماعي برأسمال ذي قواعد توظيف مبسطة، خاضع للقانون المغربي، معتمد من قبل الهيئة المغربية لسوق الرساميل (AMMC) تحت رقم AG/FPCC/001/2025، والمسجل في السجل التجاري للرباط تحت رقم 185875، وهو خاضع لإدارة شركة «CDG Invest Management» التابعة لصندوق الإيداع والتدبير، وتنشط الشركات التابعة لصندوق «Nama Fund I FPCC RFA» في قطاعات مختلفة كالنسيج والصناعات الغذائية ؛

- **الجهة المستهدفة** : شركة «Samta Metals & Alloys SA» وهي شركة مساهمة خاضعة للقانون المغربي، مسجلة في السجل التجاري بالقنيطرة تحت رقم 69549، والكائن مقرها الاجتماعي في التجزئة رقم 1 Bis 113، المنطقة الحرة الأطلسية، جماعة عامر السفلية، الطريق الوطنية رقم 4، القنيطرة، المغرب، وتنشط في إعادة تدوير وتكرير وإنتاج المعادن غير الحديدية، ولا سيما الألومنيوم والنحاس، انطلاقا من النفايات المعدنية.

وحيث يتبين من خلال ملف التبليغ وتصريحات الأطراف المبلغة، أن مشروع عملية التركيز الاقتصادي سيمكن الأطراف من دعم التنمية الصناعية والنمو الاقتصادي للشركة المستهدفة بالمغرب، عبر تسريع انتقالها من مرحلة التشييد والتجهيز إلى مرحلة النشاط الصناعي الفعلي المتكامل ؛

وحيث إنه في إطار التحليل التنافسي الذي قامت به مصالح مجلس المنافسة المكلفة بالتحقيق والبحث واستنادا إلى الوثائق التي وفرتها الأطراف المبلغة، تم تحديد السوق المعنية بشقيها، سوق الخدمة والامتداد الجغرافي للعملية، وذلك تطبيقا لأحكام النقطة الثالثة من الملحق رقم 1 المتعلق بملف التبليغ الخاص بعملية التركيز، المرفق بالمرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه كما تم تغييره وتتميمه، حيث يعرف السوق المعنية بكونها السوق المناسبة المحددة حسب نوع المنتوجات أو الموقع الجغرافي، والتي يكون للعملية المبلغة أثر عليها بصفة مباشرة أو غير مباشرة ؛

وحيث إنه بعد الاطلاع على وثائق الملف واعتمادا على نتائج التحقيق المنجز بهذا الشأن، فإن السوق المعنية بهذه العملية هي سوق إعادة تدوير وتكرير وإنتاج المعادن غير الحديدية، ولا سيما الألومنيوم والنحاس، انطلاقا من النفايات المعدنية ؛

وحيث إنه من ناحية التحديد الجغرافي ونظرا لخصائص العرض والطلب داخل هاته السوق، فإن تحديد السوق المعنية لإعادة تدوير وتكرير وإنتاج المعادن غير الحديدية، ولا سيما الألومنيوم والنحاس، انطلاقاً من النفايات المعدنية يكون على المستوى الوطني، ويمكن أن يبقى التحديد مفتوحا، دون الحاجة لتقسيم أدق ؛

وحيث إن التحليل الاقتصادي والتنافسي أسفر عن كون العملية المبلغة لن يكون لها أي تأثير أفقي سلبي على المنافسة، لكون صندوق الاستثمار «Nama Fund I FPCC RFA» لا ينشط بصفة مباشرة أو غير مباشرة في السوق المعنية، وبالتالي فإن إنجاز هذه العملية لن يترتب عنه أي تغيير في بنية السوق أو أي تراكم لحصص السوق من شأنه خلق وضع مهيمن داخلها أو من شأنه غلق الأسواق القبلية أو البعدية للسوق المرجعية ؛

إضافة إلى ذلك، لا يوجد أي ترابط عمودي أو تكتلي بين أنشطة صندوق الاستثمار «Nama Fund I FPCC RFA» والجهة المستهدفة داخل السوق المعنية على المستوى الوطني على اعتبار أن الشركة المستهدفة لا تزاول بعد أنشطتها بالمغرب ؛

وحيث إنه انطلاقا مما سبق واستنادا إلى الوثائق والمعطيات التي وفرتها الأطراف المبلغة، والأبحاث التي قامت بها مصالح مجلس المنافسة المكلفة بالتحقيق والبحث، تبين أن عملية التركيز المبلغة لن يترتب عنها أي تأثير عمودي أو أفقي أو تكتلي سلبي على المنافسة في السوق المرجعية أو في جزء مهم منها،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

أن ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 214/ع.ت.إ/2025 بتاريخ 28 من جمادى الآخرة 1447 (19 ديسمبر 2025)، يستوفي الشروط القانونية.

المادة الثانية

يرخص مجلس المنافسة بعملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بتولي صندوق الاستثمار «Nama Fund I FPCC RFA» المراقبة المشتركة لشركة «Samta Metals & Alloys SA» إلى جانب المساهم الأصلي «Samta Management Services DMCC».

تم التداول بشأن هذا القرار من لدن الفرع المذكور خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 22 من شعبان 1447 (11 فبراير 2026)، طبقا لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه برئاسة السيد عادل بوكبير وعضوية السيدين رشيد بنعلي وعبد السلام بنعبو.

الإمضاءات :

عادل بوكبير.

رشيد بنعلي. عبد السلام بنعبو.